



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الأربعون

٢٥ شباط/فبراير - ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ١٠ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير رئيس مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون
التقني في ميدان حقوق الإنسان **

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/١٨ الذي دعا فيه المجلس رئيس مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان إلى تقديم تقرير سنوي شامل عن عمل مجلس الأمناء، بدءاً من الدورة العشرين لمجلس حقوق الإنسان. وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٨/٣٣، يُقدم إليه هذا التقرير في دورته الأربعين التي تُعقد في آذار/مارس ٢٠١٩. ويعرض التقرير مستجدات عمل مجلس أمناء الصندوق منذ صدور التقرير السابق لرئيسه (A/HRC/37/79).

* أتفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر الاعتيادي لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدمة له.

** تعمم مرفقات هذا التقرير كما وردت.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-01520(A)



* 1 9 0 1 5 2 0 *

أولاً - مقدمة

ألف - معلومات أساسية

١- يتلقى صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، الذي أنشأته لجنة حقوق الإنسان بموجب قرارها ٣٨/١٩٨٧، تبرعات من الحكومات والمنظمات والأفراد. ويهدف الصندوق إلى تقديم دعم مالي لمجال التعاون التقني بغرض بناء وتعزيز المؤسسات والأطر القانونية والبنى التحتية الوطنية والإقليمية التي سيكون لها تأثيرات إيجابية طويلة الأجل على تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٢- ويعمل مجلس الأمناء منذ عام ١٩٩٣، ويعين الأمين العام أعضاءه لفترة مدتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. وتمثل ولاية مجلس الأمناء في مساعدة الأمين العام على ترشيد وتحسين برنامج التعاون التقني. ويجتمع مجلس الأمناء مرتين سنوياً، ويقدم تقارير عن أعماله إلى الأمين العام ومجلس حقوق الإنسان. وتتألف عضويته حالياً من مورتن كيايروم (الدانمرك)، ولين ليم (ماليزيا)، وإيزي ساذرلاند - أدي (غانا)، وفاليريا لوتكوفسكا (أوكرانيا)، وكارمن روزا فيلا (بيرو). وقد رُشحت السيدة فيلا في تموز/يوليه ٢٠١٨ لتخلف ماري-كلير أكوستا (المكسيك). وفي دورته السادسة والأربعين، انتخب مجلس الأمناء مورتن كيايروم رئيساً، وستستمر ولايته حتى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وقرر مجلس الأمناء تمديد الفترة التي يتولى فيها كل عضو منصب الرئيس على أساس التناوب لتغطي دورتين على الأقل من دورات مجلس الأمناء وإحاطة شفوية بالمستجدات لمجلس حقوق الإنسان.

باء - الولاية

٣- لا يزال النهج الذي أعيد تركيزه، والذي اتفق عليه مجلس الأمناء وعرضه في عام ٢٠١١ على الدول الأعضاء ضمن تقرير الأمين العام السنوي إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/16/66)، يحظى بتقدير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) وشركائها.

٤- ولا تزال الزيارات إلى حالات الوجود الميداني، من خلال تنظيم إحدى الدورات السنوية لمجلس الأمناء في بلد أو منطقة ما حيث تعمل المفوضية، والمناقشات التي تُجرى مع جميع الشركاء على الأرض، تعزز قدرة المجلس على إسداء المشورة الاستراتيجية. فعلى مدى السنوات الست الماضية، قام المجلس بزيارة نوع واحد على الأقل من الوجود الميداني في كل منطقة من مناطق العالم، وشاهد الكيفية التي تواصل بها المفوضية العمل على زيادة تأثير مواردها إلى أقصى حد، وهي موارد محدودة نسبياً وتعمل باستمرار فوق طاقتها.

٥- وبالنظر إلى أن أعضاء مجلس الأمناء أعضاء أيضاً في مجلس أمناء صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، فقد واصل مجلس الأمناء تقديم توجيهاته السياساتية بهدف تحقيق أقصى حد من فعالية المساعدة التقنية والدعم المالي المتاحين إلى الدول في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل والآليات الدولية الأخرى.

٦- وبناء على مشورة مجلس الأمناء، تواصل المفوضية تعزيز الاستخدام الاستراتيجي للموارد في إطار صندوق التبرعات لزيادة تأثيرها إلى أقصى حد، وخاصة في مجالي بناء القدرات والخدمات

الاستشارية على الأرض. كما أن جهودها الرامية إلى تعزيز أوجه التكامل بين صندوقي التبرعات دعماً لإدماج أكمل وأكبر للتوصيات باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأدوات البرنامجية للأمم المتحدة على الأرض هي جهود تحظى بتشجيع كبير من مجلس الأمناء وتلقى ترحيباً من جميع المنسقين المقيمين الذين اجتمع بهم المجلس. ويرى مجلس الأمناء أن الدعم التقني المقدم خلال السنوات الخمس الماضية لوضع أدوات إلكترونية تتيح منهجة التوصيات وإجراءات المتابعة يعد بالغ الأهمية لضمان استدامة واتساق وفعالية الدعم القطري المقدم لتنفيذ تلك التوصيات.

٧- وطوال عام ٢٠١٨، أتيح لمجلس الأمناء عدد من الفرص لمواصلة العمل مع المفوضية وشركائها ميدانياً بشأن أهمية برامج التعاون التقني في سياق برنامجه الجديد للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وعلى وجه الخصوص، بدأ مجلس الأمناء تبادل الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة مع المفوضية، بما يمكن أن يعزز برامجه الخاصة بالتعاون التقني بشأن عدد من المواضيع المحددة كقضايا موضع استكشاف في برنامج المفوضية الجديد.

٨- وفي قراره ١٨/٣٩، أحاط مجلس حقوق الإنسان علماً مع التقدير مجدداً بمساهمة مجلس الأمناء من خلال تقاريره السنوية، وخاصة في عناصر التعاون التقني. ويرحب مجلس الأمناء ترحيباً كبيراً بهذا الإقرار وخاصة بما أعرب عنه من تقدير لقيامه بتحديد الممارسات الجيدة. ولا يزال تبادل الممارسات الجيدة يشجع الدول على التواصل مع المفوضية وإقامة الشراكات معها من أجل تلقي الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان. ويلاحظ مجلس الأمناء مع التقدير أن مناقشات مجلس حقوق الإنسان تشهد حالياً فهماً أوسع نطاقاً لمجال التعاون التقني وكذلك اعترافاً علنياً من الدول بالدعم الهام الذي تتلقاه من المفوضية.

٩- وشارك مجلس الأمناء، اتساقاً مع ولايته، في عدد من فعاليات التوعية التي نُظمت خلال الفترة المشمولة بالاستعراض إلى جانب دائرة الاتصال الخارجي التابعة للمفوضية.

ثانياً - أنشطة صندوق التبرعات ومجلس الأمناء

١٠- عقد مجلس الأمناء دورته السادسة والأربعين في كولومبيا في الفترة من ٩ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، ودورته السابعة والأربعين في المكتب الإقليمي لأمريكا الجنوبية في سانتياغو دي شيلي في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وعُقدت الدورتان برئاسة ماري - كلير أكوستا يوركيددي ومورتن كياروم، على التوالي. واستعرض مجلس الأمناء حالة تنفيذ الأعمال وخطة التكاليف لصندوق التبرعات، كما استعرض بالتفصيل البرامج المشمولة بالصندوق وأقرها رسمياً.

١١- والتقى رئيس مجلس الأمناء بمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر.

ألف - الدورة السادسة والأربعون (كولومبيا)

١٢- وفقاً لممارسة مجلس الأمناء المتمثلة في عقد أحد اجتماعيه كل عام في دولة عضو من الدول التي يكون للمفوضية وجود ميداني فيها، فقد عقد دورته السادسة والأربعين في كولومبيا للتعرف في الموقع على دور المفوضية وميزاتها النسبية والتعاونية، وللقيام على نحو أفضل بتحديد

نوع التعاون التقني الذي تقدمه المفوضية، ولتقديم التوجيه المناسب. واطلع مجلس الأمناء أيضاً على مشاريع محددة ومحلية تجريها المفوضية. ولاحظ أهمية الدور التكميلي للمفوضية إزاء ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا من خلال الإبقاء على حقوق الإنسان في صدارة خطة السلام. ولاحظ أيضاً الشراكة الممتازة القائمة مع البعثة والدور البالغ الأهمية المتوقع من المفوضية أن تستمر في أدائه من خلال ما تجريه من عمل مُحكم في مجالي الرصد والدعوة. فقد أُشير إلى دورها في الرصد والدعوة على أنه "أساس بالغ الأهمية" تبني عليه عناصر فاعلة أخرى في البرامج وخدمات الدعم المختلفة الخاصة بها.

١٣- وأُتيحت لمجلس الأمناء فرصة ممتازة للتعرف مرة أخرى وبشكل مباشر على نوع التعاون التقني الذي تعد المفوضية الأقدار على تقديمه، بدءاً بدورها في مجال الرصد واستناداً إلى نتائجه. فهي تستخدم خبراتها التقنية العالية الكفاءة وتعاملاتها ومشاركاتها الوثيقة مع جميع العناصر الفاعلة على الأرض من أجل بناء الثقة اللازمة لجمع المعلومات القائمة على الأدلة والبيانات الموثوقة التي تم التحقق منها عن حالة حقوق الإنسان والتحديات التي تؤثر على الحياة اليومية للناس. وتحلل بعد ذلك المعلومات والبيانات من زاوية قائمة على الوقاية وتسدي المشورة إلى السلطات الحكومية المعنية وغيرها من العناصر الفاعلة الرئيسية بشأن السياسات والبرامج والتدابير الفعالة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١٤- ويؤكد عمل المفوضية في كولومبيا نوع التعاون التقني والخدمات الاستشارية التي تعد المفوضية الأقدار على توفيره. فهي تتمتع بوضع راسخ من ناحية الفهم السليم للمشاكل والقدرات والتحديات السلوكية على الأرض من خلال الرصد المستمر والحضور اليومي في أنحاء البلد، فضلاً عن إمكانية التواصل والتعاون بشكل كامل مع جميع العناصر الفاعلة. ولاحظ مجلس الأمناء بشكل مباشر كيفية قيام المفوضية بمواكبة المؤسسات والشركاء ودعمهم عملياً في جهودهم الرامية إلى ضمان إدماج جميع الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية بأسلوب بالغ الفعالية. والنهج المتبع في كولومبيا، على النحو الذي تمكن المجلس من ملاحظته من قبل في حالات أخرى للوجود القطري للمفوضية، يتعين التعريف به على نطاق أوسع، لأنه ربما يشجع دولاً أخرى على التواصل مع المفوضية من أجل دعم جهود هذه الدول فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وينبغي تطبيق الدروس المستفادة في ترسيخ وتعزيز العمل الذي تقوم به جميع الجهات المعنية بحقوق الإنسان في أنحاء العالم، ويتعين أن يعمل مجلس حقوق الإنسان كقناة يتم من خلالها الإقرار بالأثر البناء للدعم الذي تتلقاه الدول وجذب الانتباه إلى هذا الأثر.

١٥- وتمتلك المفوضية حضوراً فعلياً في كولومبيا، وقامت بتغطية مناطق رئيسية من البلد على نحو متواصل لسنوات عديدة، حتى في أوقات بالغة الصعوبة. وقد عملت على بناء الثقة من خلال توفير المستمر للدعم وعن طريق العمل بأسلوب استراتيجي (مثلاً من خلال عملها في المجتمعات المركزة). ومكثها كل ذلك من تحسين قيمة ولايتها الفريدة ومن العمل بنشاط مع جميع الشركاء في البلد. ويرى مجلس الأمناء ذلك كمثال جيد على ما يمثله مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" من الناحية البرنامجية العملية على الأرض. وقد أقر جميع الشركاء الذين التقاهم مجلس الأمناء بالدور البالغ الأهمية الذي تؤديه المفوضية باعتبارها شريكاً أساسياً في دعم الدولة للوفاء بالتزاماتها في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وكان ذلك واضحاً بشكل

خاص في الحيز الذي تتيحه المفوضية للحوار والتعاون والبحث عن حلول دائمة للتحديات الطويلة الأجل في ميدان حقوق الإنسان. وقد تأثر مجلس الأمناء على نحو خاص بالتقدير العام الذي أبدته جميع المؤسسات لدور المفوضية، ولا سيما في مساعدة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. والتقى مجلس الأمناء بممثلين عن فئات عديدة من بينها الشعوب الأصلية، والمنحدرون من أصل أفريقي، والفلاحون، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والصحفيون، وممثلو المؤسسات الرئيسية في الدولة، حيث أعربوا جميعاً عن تقديرهم العميق لدور المفوضية والدعم الذي قدمته خلال أوقات بالغة الصعوبة والتعقيد. وألقى الضوء باستمرار على دور المفوضية في عملية السلام الراهنة.

١٦ - وأعرب مجلس الأمناء عن إعجابه على نحو خاص بما لمكتب المفوضية في كولومبيا من رؤية وبصيرة، حيث يعمل بالتعاون الوثيق مع المؤسسات في أنحاء البلد من أجل إعادة نشر الموارد البشرية والقدرات التقنية في المناطق التي يمكن أن تشهد تدهوراً في الموقف. وقد مكّنه ذلك من الحصول على معلومات مباشرة، وتحليلها من خلال عدسته المستقلة الاحترافية لأغراض الإنذار المبكر بشأن المشاكل المحتملة، وإسداء مشورة بالغة الأهمية في عدد من عمليات وضع السياسات. وذلك يعني، حسبما أشار أحد ممثلي الدولة، أنه قادر على التحدث وإسداء المشورة بصوت موثوق. وقد تمكنت المفوضية بمهارة وفعالية من الحفاظ على توازن دقيق بين الدعوة بشأن قضايا تنسم بالحساسية في مجال حقوق الإنسان، من جانب، والعلاقات الطيبة المؤثرة مع السلطات على المستويات كافة، من جانب آخر. وقد أدى التعاون والثقة اللذان تمكنت من تعزيزهما - ولا يزالان يؤديان - دوراً رئيسياً في ضمان استمرار واتساق الرسائل، في الأوقات الصعبة، وذلك في توافق تام مع ما يقع على الدولة من التزامات دولية.

١٧ - وقد أقر كل من حاورهم مجلس الأمناء بالأهمية البالغة لقدرة المفوضية على فهم الوضع والتحديات والفرص على الأرض. فأعمال الرصد والإبلاغ، مقترنة بالتبادل الآني للمعلومات، تزود السلطات على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات بمعلومات غير منقحة يمكن أن تستخدمها للتدخل في أوقات الأزمات وتقييم أثر سياساتها على الأرض. وتستخدم تقارير المفوضية وتوصياتها، بما فيها تلك الواردة من الآليات الدولية لحقوق الإنسان، كأداة تشخيصية للأنشطة الاستشارية والتعاونية. ويتسم نهجها الذي يركز على الضحايا ودعمها المستمر للآليات الثلاث الخاصة بالعدالة الانتقالية الشاملة بأهمية أساسية. فقد قدمت، على سبيل المثال، دعماً مباشراً لضباط الاتصال الإقليميين التابعين للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، مما حسن من إمكانية وصول الضحايا في المناطق الريفية ومشاركتهم.

١٨ - ومن بين الآثار الإيجابية العديدة لاتفاق السلام النهائي تقليص نطاق القتال بين القوات المسلحة وجماعتي القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني. ومع ذلك، اندلعت خلال زيارة مجلس الأمناء أعمال عنف جديدة مما شكل تحدياً كبيراً لنجاح عملية السلام، وهي مسألة شددت عليها جميع العناصر الفاعلة التي التقاها المجلس. وتتيح عملية السلام فرصة هامة لتنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان في الممارسة، ومن المهم للغاية أن تتسق الأفعال مع هذه المعايير، بما يضمن خفضاً كبيراً في مستويات الإفلات من العقاب وليس تعزيزها. وتكمن أهمية بالغة في تقديم الدعم لجميع مؤسسات الدولة وعناصرها الفاعلة من خلال الدعوة والتعاون التقني، من أجل ضمان الاعتراف الكامل بحقوق الضحايا

وتنفيذ تغييرات تحويلية في التمتع اليومي بحقوق الإنسان. وتشكل المناطق التي أخلتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، والتي لم تدخلها بعد الخدمات الحكومية (مثل المياه النظيفة والصحة والتعليم)، تحديات هامة في مجال حقوق الإنسان. ومن المتوقع أن تواصل المفوضية أداء دور هام في الدعوة إلى توفير هذه الحقوق الإنسانية الأساسية.

١٩- ولاحظ مجلس الأمناء الاتجاه المتواصل المثير للقلق والمتمثل في الاعتداء على الحيز المدني وخاصة على القيادات المجتمعية والمدافعين عن حقوق الإنسان. ومع ذلك، فقد أفاد العديد من العناصر الفاعلة بأن المفوضية تجيد بناء الجسور وتيسير الحوار بين العناصر الفاعلة المختلفة، بما في ذلك بناء القدرات من أجل ضمان أن تثمر هذه الحوارات. وتمكنت المفوضية من ضمان فهم جميع أصحاب المصلحة لولايتها، وأثبتت قدرة كبيرة على التشغيل والعمل في بيئة تتسم بدرجة عالية من الاستقطاب وفي وضع أممي صعب في سياق عملية السلام دون أن تفقد تركيزها. وكان ذلك واضحاً بشكل خاص لمجلس الأمناء خلال زيارته لبوينافيتورا. وأثناء المناقشات مع العناصر الفاعلة في المجتمع المدني ومع مؤسسات الدولة، اعتبر الدور الذي اضطلعت به المفوضية خلال الإضراب المدني أساسياً في تحقيق نتيجة إيجابية.

٢٠- وقام عدد من الوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة والعاملة في البلد بإبلاغ مجلس الأمناء بأنها تعتمد على المعلومات المقدمة من المكتب القطري للمفوضية وعلى ما يسديه من مشورة بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان. فدور المفوضية في الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، وخاصة في مجال وضع وتنفيذ أدوات الأمم المتحدة البرنامجية القائمة على حقوق الإنسان، يعد حالياً أهم من أي وقت مضى في ضوء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي بلد مثل كولومبيا، حيث لا يزال التغلب على الإقصاء يحتل مكاناً بارزاً في كل الجهود المبذولة على الصعيد الوطني ومن قبل الأمم المتحدة، فإن عدم ترك أي أحد خلف الركب مع القيام في الوقت نفسه بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان يشكل مسؤولية حتمية على عاتق الجميع.

٢١- ويرحب مجلس الأمناء على نحو خاص بالتكامل بين المجالات التي أولتها المفوضية أولوية على مدى السنوات الأربع الأخيرة في ميدان التعاون التقني، وتوقعات البلد المضيف. فقد وضعت هذه المجالات من الناحيتين الاستراتيجية والتكتيكية بالنظر إلى التحديات والفرص المحددة من أجل تعزيز التغيير القائم على حقوق الإنسان في البلد. ويتسم ذلك بأهمية خاصة في العمل الذي تضطلع به المفوضية لدعم الدولة في سد الفجوة الكبيرة بين إطارها القانوني المتين المقترن بمؤسسات مثيرة للإعجاب من جانب، وضعف التنفيذ على الأرض من الجانب الآخر. ويشكل التعاون مع مكتب المدعي العام مثلاً واضحاً على الكيفية التي يمكن أن تسهم بها الثقة بالمفوضية في ربط هذا المكتب بالضحايا المعنيين.

٢٢- وأولى مجلس الأمناء اهتماماً خاصاً بالطريقة التي تيسر بها المفوضية مشاركة مجموعة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة مع الآليات المختلفة لحقوق الإنسان، وبكيفية دعمها لمتابعة عملهم. فعلى سبيل المثال، تعد متابعة التوصيات الصادرة عن لجنة القضاء على التمييز العنصري في عام ٢٠١٦ موضع اهتمام بشكل خاص. وتواصل المفوضية من خلال برامجها مواجهة العقبات القائمة أمام المسائل المتعلقة بإمكانية الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق في الأراضي والأقاليم، ومشاركة الفئات التي تتعرض للتمييز. ويمثل القانون رقم ١٤٨٢ لسنة ٢٠١١، الذي يعدل القانون الجنائي ليشمل تدابير ضد العنصرية

والتمييز، خطوة إيجابية كبيرة في مواجهة التمييز. ومع ذلك، فهو يركز فقط على المعاقبة على أعمال التمييز، وليس على تعزيز منع الأعمال التمييزية وجبر ما ينتج عنها من أثر. وتواصل المفوضية العمل على هذه المسألة وتقديم الدعم من خلال التعاون التقني، واتخاذ إجراءات بهذا الصدد بناء على توصيات آليات حقوق الإنسان.

٢٣- إن آثار وتبعات أنشطة الأعمال التجارية على مجال حقوق الإنسان، وخاصة التحديات المتعلقة بضمان وجود آليات لإجراء مشاورات مستنيرة وهادفة مع المجتمعات المحلية المتأثرة وتحديداً الأشخاص المهمشين والمحرومين، لا تزال تمثل تحدياً هاماً في كل المناطق والبلدان التي عقد فيها مجلس الأمناء دوراته. وفي ذلك المجال، لا يزال التوثيق المنهجي وتبادل الممارسات الجيدة بين البلدان، بل وحتى على الصعيد العالمي، يشكلان أهمية حاسمة في توفير الدعم الفعال على الأرض في ميدان التعاون التقني. وفي كولومبيا، على سبيل المثال، وخلال زيارته لبوينافينتورا، كان من الجليّ لمجلس الأمناء الدور الذي يمكن للمفوضية أن تؤديه، والمتوقع أن تؤديه، في دعم اتخاذ القطاع الخاص لإجراءات هادفة.

باء- الدورة السابعة والأربعون (سانتياغو دي شيلي)

٢٤- عُقدت دورة مجلس الأمناء الثانية لعام ٢٠١٨ في سانتياغو دي شيلي حيث يوجد مكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الجنوبية. وقرر المجلس تأجيل دورة جنيف إلى آذار/مارس ٢٠١٩ لتتزامن مع عرض التقرير السنوي الذي سيقدمه الرئيس إلى مجلس حقوق الإنسان، من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد. ويتمثل الغرض الرئيسي للدورة في زيادة الفهم وإسداء المشورة بشأن نوع التعاون التقني الذي تقدمه المفوضية في السياق الإقليمي.

٢٥- واغتنم مجلس الأمناء أيضاً فرصة انعقاد الدورة وخطّة المفوضية الرباعية السنوات التي أُطلقت مؤخراً من أجل أن يدرس مع المفوضية وشركائها في المنطقة الخدمات الاستشارية وخبرات التعاون التقني في المجالات المحددة باعتبارها قضايا موضع استكشاف. ويرحب مجلس الأمناء بمبادرة تعزيز العمل والمعارف والدعم في مجال العلاقات بين حقوق الإنسان والقضايا موضع الاستكشاف، مثل الفساد وتغير المناخ وعدم المساواة ونزوح الأشخاص وتنقلهم، وأثر تلك القضايا على حقوق الإنسان. وكل تلك القضايا تعتبر بالغة الأهمية حيث يرى مجلس الأمناء أن خبرات وتجارب المفوضية ضرورية لدعم فهم أوسع وأفضل لأبعادها وتبعاتها المتعلقة بحقوق الإنسان. ولذلك السبب، قرر مجلس الأمناء، اعتباراً من دورته السابعة والأربعين، أن يجمع الخبرات ويناقش عناصر التعاون التقني التي يمكن أن تشكل دعماً للدول في إحراز تقدم في هذه المجالات الهامة. وقرر مجلس الأمناء أن يبدأ بأبعاد الفساد المتعلقة بحقوق الإنسان، مع التركيز بشكل خاص على أثر الفساد في واجب الدولة باحترام وحماية وإعمال الحقوق الاقتصادية والمدنية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وهناك حاجة ماسة للدعم التقني من المفوضية من أجل المساعدة على تفسير الكيفية التي يمكن بها لحقوق الإنسان أن تدعم الجهود الرامية لمكافحة الفساد.

٢٦- وقد أكدت البيانات التي جمعتها المفوضية والتحليل الذي أجرته في أعقاب المشاورات المكثفة في أنحاء العالم تحضيراً لبرنامجها الجديد الانتشار الذي لا يمكن إنكاره للفساد وأثره المدمر على مؤسسات الدولة وعلى القدرة على حماية حقوق الإنسان وإعمالها بفعالية. ونتيجة لذلك تتأثر الثقة العامة في المؤسسات والحكم سلباً، فيما تزداد مؤشرات عدم المساواة الاجتماعية

والاقتصادية في معظم البلدان. ويؤدي الفساد أيضاً إلى انخفاض حاد في حجم الأموال العامة المتاحة لتوفير الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة، فيؤثر بالتالي سلباً على حقوق الإنسان الأساسية لملايين البشر.

٢٧- وفي منطقة الأمريكتين، يعمل المكتبان الإقليميان للمفوضية لأمريكا الوسطى والجنوبية عن كثب مع لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بشأن أثر الفساد على حقوق الإنسان. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، نُظمت حلقة عمل عن الفساد وحقوق الإنسان، حيث أسهمت في وضع قرار لجنة البلدان الأمريكية ١٨/١ بشأن الفساد وحقوق الإنسان والمضي في اعتماده. ويمثل القرار أول نهج شامل لنظام البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان يربط بين الفساد وحقوق الإنسان ويضع تدابير وتوصيات محددة لمكافحة الفساد مع وضع الضحايا في مركز تلك الجهود. وذكرت اللجنة في القرار أن الفساد ظاهرة معقدة تؤثر في حقوق الإنسان بأكملها، وتقوض الديمقراطية وسيادة القانون، وتعزز الإفلات من العقاب، وتتسبب في تفاقم عدم المساواة. وأبرزت اللجنة أيضاً أهمية القضاء المستقل النزاهة، والرقابة من المواطنين على ممارسات الشراء وإدارة الميزانية، والشفافية وحرية التعبير، والحماية الكافية للقضاة والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمبلغين عن المخالفات، والتعاون الدولي، من بين تدابير أخرى. وأعربت اللجنة عن التزامها بمواصلة تفسير الروابط بين الفساد وانتهاك حقوق الإنسان، وتطوير آلياتها وتقاريرها.

٢٨- وقد أصبح الفساد والإفلات من العقاب من القضايا المركزية في النقاش العام الجاري في العديد من بلدان منطقة الأمريكتين. وناقش مجلس الأمناء مع الخبراء وعدد من الشركاء، من بينهم ممثلون عن الدولة، التحديات التي يشكلها الفساد لحقوق الإنسان على المستويات كافة، ونوع التدخلات التي يمكن أن تفيدها في دعم الدول من خلال البحث والدعوة والخدمات الاستشارية والتعاون التقني. وقام رئيس المجلس بتيسير المناقشات بين أعضاء المجلس بشأن الصلة بين الفساد وحقوق الإنسان. ويمكن لنهج يقوم على حقوق الإنسان ويشدد على دور المبادئ والمعايير والآليات في تعزيز هذه الحقوق وحمايتها أن يشكل أداة قيمة وتكميلية في مكافحة الفساد. وكثيراً ما يُنظر إلى الفساد باعتباره جريمة بلا ضحايا، وبالتالي فهو ليس موضوعاً وظاهراً بنفس درجة الأنشطة الإجرامية الأخرى، ولكن آثاره غادرة وضارة للغاية.

٢٩- ومن المهم للغاية تغيير طريقة النظر إلى الفساد ومواجهته. ويجب وضع نهج تصاعدي لمكافحة الفساد استناداً إلى حقوق الإنسان من أجل تعزيز الدعم الشعبي لهذا المسعى ولتمكين الضحايا وإظهارهم. ويتعين أن تكون الصلة بين مكافحة الفساد وحقوق الإنسان مدرجة بشكل أكثر منهجية في التثقيف بمجال حقوق الإنسان على المستويات كافة. ويمكن للحلول القائمة على التكنولوجيا أن تؤدي دوراً هاماً في هذا الخصوص. ويعتبر تعزيز المساواة بين الجنسين أمراً رئيسياً، نظراً للارتباط الذي يبين أن البلدان ذات المستويات الأعلى من المساواة بين الجنسين تتسم بوجود مستويات أقل من الفساد، ونظراً لكيفية تأثير الفساد على المرأة. وشدد رئيس مجلس الأمناء على أنه من منظور حقوق الإنسان، لا توجد حاجة في الوقت الحاضر إلى المزيد من المعايير لمكافحة الفساد؛ ويتعين أن ينصب التركيز على استخدام المعايير القائمة إلى أقصى حد، بما في ذلك معايير وآليات حقوق الإنسان.

٣٠- وشاركت في المناقشات ماري - كلير أكوستا، وهي عضو سابق في مجلس الأمناء، بصفتها رئيسة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (Sistema Nacional Anticorrupción) في المكسيك، وقامت

بعرض خبراتها. وشددت السيدة أكوستا على أن الفساد والإفلات من العقاب بحكم الواقع، الذي يتمتع به مرتكبو، قد ألحقاً ضرراً هائلاً خلف العديد من الضحايا. وقد كان الفساد سبباً رئيسياً في ضعف معدلات النمو الاقتصادي الذي عانى منه العديد من البلدان في العقود الماضية. وأثر أيضاً في التطورات الديمقراطية، بل وشوهها وأعاقها، مما أسفر عن نفشي انعدام الثقة في المؤسسات الحكومية واستئمانها، على المستوى الوطني وعلى صعيدي الولايات والبلديات.

٣١- وقدمت السيدة أكوستا وصفاً للجهود التي بذلتها المكسيك من أجل إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد كوسيلة لمنع أعمال الفساد وكشفها والتحقيق فيها ومعاينة مرتكبيها وتعزيز المؤسسات المكلفة بتلك المهمة في أفرع الحكم الثلاثة على الصعيد الاتحادي وعلى مستوى الولايات على السواء. فالهيئة مؤسسة تابعة للدولة تشغلها الحكومة بمشاركة مباشرة من المجتمع المدني في إدارتها. وأشارت السيدة أكوستا، ضمن الممارسات الجيدة، إلى أن الهيئة يرأسها عضو في لجنة خاصة من لجان المواطنين تتألف من خمسة ممثلين عن المواطنين. وقد تم اختيارهم من قبل لجنة من القادة من الوسط الأكاديمي وميدان الأعمال والمجتمع المدني وتم تعيينهم من مجلس الشيوخ، ونُظمت فترات صلاحياتهم بأسلوب متداخل يُستبدل فيه أحد الأعضاء الخمسة بشكل دوري. وبالإضافة إلى وضع السياسات، تضطلع اللجنة بمهمة رقابية. فلديها صلاحية عرض مسائل تتعلق بالفساد على لجنة التنسيق (وهي العنصر الرئيسي لهيئة مكافحة الفساد) واقتراح المبادئ الأساسية لسياسة وطنية لمواجهة الفساد وأدوات قياس إنفاذها. وعلى الرغم من العقوبات الهامة التي لا تزال تواجهها، فقد نجحت الهيئة في إدماج المجتمع المدني في هيكلها ومنحته دوراً قيادياً، وكانت هذه هي السمة التي جعلتها فريدة من نوعها.

٣٢- وأشارت كارمن روزا فيلا إلى الاختلافات في أثر الفساد على النساء والرجال، الأمر الذي يرتبط أيضاً بالتوزيع غير المتكافئ للصلاحيات. فالفساد يقلل أكثر من فرص الجميع في الحصول على الموارد العامة، ولكن التحديات التي تواجهها المرأة أكبر، نظراً للحواجز الهيكلية القائمة بالفعل، بما في ذلك من ناحية إمكانية الحصول على المعلومات والوصول إلى مراكز صنع القرار والسلطة. وأبرزت لين ليم أيضاً أثر الفساد على إعاقة نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف المناطق وخاصة في المراحل الأولية للأنشطة الهشة المدرة للدخل بالنسبة للمرأة.

٣٣- ويشكل الفساد حاجزاً أمام التنمية وكذلك أمام تحقيق المساواة بين الجنسين على نحو كامل. ومن ثم، فإن اتخاذ خطوات نحو منع الفساد أو تعزيز المساواة بين الجنسين يعتبر مفيداً بشكل متبادل. وتشكل مسائل مثل التعليم وتعزيز النظم القضائية الوطنية والدولية وزيادة المشاركة السياسية المتكافئة ومواصلة البحوث مجالات يمكن فيها تعميم مكافحة الفساد وتعزيز المساواة والاستفادة منهما. ويتعين أن تكون الروابط بين المساواة بين الجنسين والفساد عنصراً أساسياً بالنسبة للبحث عن السياسات والممارسات الرامية إلى القضاء على الفساد المتوطن. فالتصدي للفساد يعني اعتماد نهج كلي متعدد التخصصات يتضمن البعد الجنساني.

٣٤- واستفاد مجلس الأمناء أيضاً من تجارب وطنية أخرى في المناقشات التي جرت مثلاً مع المدعي العام لمكافحة الفساد في غواتيمالا وفي سياق الاجتماعات التي عقدت مع الشركاء الحكوميين خلال دورته المعقودة في كولومبيا. فقد اتضح خلال المناقشات أن الجهود الرامية إلى مواجهة الفساد مؤطرة في سياق نموذج اقتصادي عالمي جديد تتسم فيه أبعاد حقوق الإنسان بالأهمية أكثر من أي وقت مضى. ويعتبر تقويض المكاسب الديمقراطية في المنطقة من بين الآثار المطروحة. كما يتزايد الاهتمام بمفهوم المساءلة الاجتماعية في سياق استكشاف سبل مواجهة الفساد بفاعلية أكبر.

٣٥- وسلم مجلس الأمناء بقيمة تكريس جزء من الدورة لتبادل هذه الخبرات والآراء، بهدف دعم المفوضية من خلال التعاون التقني والخدمات الاستشارية في إطار القضايا المختلفة موضع الاستكشاف التي تم تحديدها. وكانت المناقشة الرائدة الأولى عن كيفية تأثير الفساد سلباً على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من جانب، وعن الكيفية التي يمكن بها مكافحة الفساد باستخدام نهج قائم على حقوق الإنسان وأدوات وتدابير حقوق الإنسان، من جانب آخر، مفيدة في تحديد بعض أمثلة الممارسات الجيدة في المنطقة بما يمكن أن يفيد في تشجيع تكرارها في مناطق أخرى من العالم بطرق منها دعم بناء وتعزيز المؤسسات من أجل تحسين المساءلة والمشاركة. وكان دعم اتساق السياسات باستخدام الإطار الدولي القائم لحقوق الإنسان مجالاً رئيسياً آخر أثار الشركاء بشأنه دور المفوضية. ويخلص مجلس الأمناء إلى أن النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء الميزانيات لا يزال مجالاً هاماً يمكن فيه للمفوضية أن تؤدي دوراً نشطاً في تعزيز القدرات الوطنية وأن تقدم التوجيه للمؤسسات الحكومية المعنية. ويمكن دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل تحسين تتبع أثر مخصصات الميزانية في التمتع بحقوق الإنسان وفي دعم السياسات والبرامج ذات الصلة.

٣٦- وكرس مجلس الأمناء يومين من الدورة للتعليم وتبادل الخبرات بشأن عمل المفوضية في المنطقة من خلال مكتبها الإقليمي في سانتياغو دي شيلي. ووجد أن توقيت الدورة مناسب للغاية، حيث كانت المفوضية تمضي قدماً بتنفيذ برنامجها الجديد.

٣٧- وأجرى مجلس الأمناء مناقشات مع شركاء حكوميين مختلفين في المنطقة، بما في ذلك ممثلون عن وزارة العدل وحقوق الإنسان في بيرو ووزارة حقوق الإنسان في شيلي ووزير الدولة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة في باراغواي وممثلون عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الأرجنتين وإكوادور وباراغواي وشيلي. وأجرى المجلس أيضاً مناقشات مع ممثلي الأمم المتحدة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي وعلى الصعيد الوطني في بلدان مختلفة من المنطقة، بما في ذلك المنسقان المقيمان في أوروغواي وشيلي ومستشارو شؤون حقوق الإنسان في الأرجنتين وأوروغواي وشيلي.

٣٨- وفي شيلي، قام مجلس الأمناء بزيارة مركز الصحة العقلية وحقوق الإنسان، وهو منظمة من منظمات المجتمع المدني تعمل على إعادة تأهيل ضحايا العنف والتعذيب وتتلقى دعماً مالياً من صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب. وبالإضافة إلى الدعم المالي المقدم من المفوضية والتعاون مع مكتبها الإقليمي لأمريكا الجنوبية، ناقش المجلس مختلف أنواع التعاون الذي تنخرط فيه المنظمة. وأعرب المجلس عن ارتياحه البالغ لمشاهدة كيف أن المجموعة الكاملة لأدوات المفوضية تكمل وتدعم الجهود المبذولة على الأرض والتي تؤثر على الحياة اليومية والواقع اليومي للعديد من الأفراد. وقام أيضاً بزيارة متحف تخليد الذكرى وحقوق الإنسان في سانتياغو.

٣٩- إن الوجود الفعلي للمفوضية في المنطقة قد مكّنها من تحسين قيمة ولايتها الفريدة ومن المشاركة النشطة مع الشركاء الرئيسيين في المنطقة. وتلك الميزة النسبية والتعاونية تتضح بشكل خاص، مثلاً، في الحيز المتاح للحوار والتعاون الذي تمكنت المفوضية من إيجاده، حيث تواجه التحديات في الوقت المناسب من خلال عرض برامج التعاون التقني السلمية وتصاحب الجهود الوطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وجبر الضرر الناتج عنها في ظروف بالغة الصعوبة وموارد محدودة. وقد بنت تلك الجهود أساس الثقة المتينة التي تتمتع بها المفوضية عبر المنطقة، ليس فقط من الضحايا ومنظمات المجتمع المدني، بل أيضاً من الحكومات ومؤسسات الدول. وأعرب مجلس الأمناء عن ارتياحه الشديد لمعرفة مدى اعتماد الشركاء الكبير على خبرات المفوضية

ومشورتها، على سبيل المثال، فيما يتعلق بتعزيز أنظمتهم الوطنية للحماية. وقد اتسمت بأهمية خاصة الاستراتيجية الفعالة للمفوضية التي ترمي إلى تعزيز قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة من أجل تحسين الدعم المقدم للجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٤٠- وتعتبر المفوضية في نظر شركائها في المنطقة منظمة مرجعية رئيسية عندما يتعلق الأمر بطلب المشورة القانونية بشأن التشريعات، بما يضمن الاتساق مع المعايير الدولية، أو عند وضع الأطر التشريعية لإنشاء وتعزيز النظم والمؤسسات الوطنية في مجال الحماية. وعلم مجلس الأمناء بالدعم التقني الذي تقدمه المفوضية في باراغواي بشأن مشروع قانون الحد الأدنى لأجور العمال المنزليين، وفي إكوادور بشأن التشريع المنشئ لمكتب أمين المظالم. وتهدف المشاريع الجارية أيضاً إلى دعم تنظيم الأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة بما يتسق مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في بيرو، والاعتراف الدستوري بالمنحدرين من أصل أفريقي في شيلي.

٤١- ويتم التواصل مع المفوضية أيضاً من أجل تقديم التوجيه بشأن الأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان للعديد من المجالات المواضيعية، مثلاً بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يشمل إمكانية الحصول على الأراضي والتمتع بالحقوق في التعليم، وحالة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق كبار السن، وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين فيما يخص منع قتل الإناث والتحقيق فيه. وهي تقدم المشورة التقنية بشأن الجهود الرامية إلى إنشاء آلية مستقلة لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في باراغواي وبشأن معايير قوانين الهجرة وحقوق الشعوب الأصلية في شيلي.

٤٢- وأعرب مجلس الأمناء عن ارتياحه البالغ لملاحظة إدماج حقوق المرأة والشمول الجنساني بشكل كامل في جميع برامج المفوضية في المنطقة من خلال قيادة المكتب الإقليمي، وكذلك عن طريق شبكة مستشاريها لشؤون حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، أعرب المجلس عن اهتمامه البالغ بالدعم التقني المقدم في المنطقة للجهود الوطنية الرامية إلى مواجهة أثر التمييز في حالات العنف الجنساني، وعن تقديره لهذا الدعم.

٤٣- ولاحظ مجلس الأمناء مرة أخرى كيف أن الخبرات التقنية المواضيعية والمشورة السياساتية المقدمة من قسم حقوق الإنسان الواجبة للمرأة والشؤون الجنسانية في المقر، والمستشار الإقليمي للشؤون الجنسانية، والخبراء في المكتب الإقليمي لأمريكا الجنوبية، تعمل بأسلوب متكامل لتحقيق أقصى استخدام للموارد الشحيحة المتاحة حول مسألة رئيسية ذات أولوية. وعلى سبيل المثال، قام المكتب الإقليمي في حزيران/يونيه ٢٠١٨، إلى جانب مكتب شؤون المرأة في محكمة سالتا بالأرجنتين وكلية القضاة في الأرجنتين، بتنظيم حلقة عمل مع القضاة في المنطقة من أجل تعزيز وتوطيد الدور الذي يمكن أن يؤديه القضاء في سالتا للدفاع عن حقوق المرأة عن طريق مواجهة الصور النمطية الجنسانية الضارة، مع دراسة أثر التمييز في حالات العنف الجنساني والحقوق الجنسية والصحة الإنجابية. وبالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري ومركز الدراسات القضائية في أوروغواي، قدمت المفوضية أيضاً الدعم لتنظيم حلقة دراسية مع القضاة تناولت التمييز الجنساني في المجال القضائي. وناقش خمسة وعشرون قاضياً من أنحاء البلد الكيفية التي يمكن بها للقضاء أن يواجه الصور النمطية الضارة فيما يتعلق بحالات العنف الجنساني والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، من أجل الدفاع عن حقوق المرأة وإعمالها بفعالية أكبر في سياق تنفيذ القانون الذي أقر حديثاً بشأن العنف الجنساني. وسلط الضوء على تبادل الممارسات الجيدة، على النحو الذي تيسره المفوضية، فضلاً عن المشورة التقنية داخل الإطار الدولي لحقوق الإنسان، باعتبارها من الوسائل الرئيسية لتعزيز وتكرار الجهود الرامية إلى مواجهة التمييز الجنساني.

٤٤ - واطلع مجلس الأمناء أيضاً على السبل المختلفة للتواصل مع السلطات في جمهورية فنزويلا البوليفارية. وأُبلغ بأنه لم يُسمح لا للمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ولا للمفوضية السامية بدخول البلد منذ عام ٢٠١٤. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، وفي ضوء التقارير التي تفيد بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات المناهضة للحكومة، عززت المفوضية من قدراتها على رصد الوضع والإبلاغ عنه. وهي تواصل متابعة الوضع عن كثب وتدرس السبل الممكنة للتعاون.

٤٥ - وخلال مناقشاته مع المنسقين المقيمين في شيلي وأوروغواي وغيرهما من ممثلي الأمم المتحدة في المنطقة، ناقش مجلس الأمناء التعاون مع المفوضية، والدعم المقدم من أفرقة الأمم المتحدة القطرية لدول المنطقة من خلال التعاون التقني، والجهود المستمرة المبذولة في إطار مبادرة الأمين العام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ودائماً ما يغتنم المجلس فرصة انعقاد دوراته في بلدان تتواجد فيها المفوضية لإجراء مناقشات مع الوكالات والبرامج المعنية من أجل جمع معلومات عن أوجه التآزر والتعاون الموجودة على الأرض لدعم الجهود الوطنية في أي مجال رئيسي ذي صلة بتعزيز وحماية جميع الحقوق الاقتصادية والمدنية والثقافية والسياسية والاجتماعية.

٤٦ - وأعرب مجلس الأمناء عن اهتمام خاص بما يجري من عمل وخطط في سياق دعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بمسار ارتقاء العديد من البلدان من فئة البلدان المتوسطة الدخل إلى فئة البلدان المرتفعة الدخل. وألقت كل الأفرقة الضوء على وجود مستشارين لشؤون حقوق الإنسان في أماكن عمل الأمم المتحدة باعتباره عنصراً بالغ الأهمية في قدرتها على تقديم الدعم الكافي للدول فيما يتعلق بتعهداتها ووعودها والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وخاصة عندما لا تمتلك المفوضية وجوداً مكتمل العناصر.

٤٧ - واعتبر مجلس الأمناء أن الأسلوب الذي زاد به المكتب الإقليمي من تحسين العمل مع بلدان المنطقة، من خلال الاستخدام التكميلي لصندوق التبرعات من أجل التعاون التقني وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل وبرنامج بناء قدرات هيئات المعاهدات، هو أسلوب مبتكر للغاية. وأتاح ذلك الفرصة لتعزيز قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال حقوق الإنسان من أجل تحسين دعم بلدان المنطقة في عملها مع آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستفادة من أوجه التآزر مع التنفيذ القائم على حقوق الإنسان لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونظراً للنتائج والممارسات الجيدة، تغطي استدامة هذه الجهود الآن بدعم مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تساعد في الإبقاء على المستشارين الوطنيين لشؤون حقوق الإنسان في الأفرقة الوطنية.

٤٨ - وأعرب مجلس الأمناء عن إعجابه على نحو خاص بالاستراتيجيات التي صممها المكتب الإقليمي لدعم المبادرات في البلدان عبر هذه المنطقة الواسعة والمتنوعة. وأبرزت الخبرات والممارسات التي يتقاسمها جميع الشركاء مدى عمل المفوضية معهم بشكل وثيق. فوجود المفوضية في سانتياغو دي شيلي معروف في أنحاء المنطقة، وهذا ناتج بوضوح عن الجهود المكثفة والدؤوبة المبذولة من أجل المتابعة الوثيقة والاستجابة في الوقت المناسب وبكفاءة لطلبات التعاون التقني، بل وأيضاً من أجل التنبؤ بالتحديات وتحديد الإجراءات اللازمة من خلال الإنذار المبكر والعمل الوقائي. ويجري ذلك في وضع يتسم بندرة الموارد المالية والبشرية.

ثالثاً- التعاون التقني

ألف- الحاجة إلى تعميم التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان في كامل الأعمال التي تجربها جميع برامج وعمليات الأمم المتحدة بكل بلد ومنطقة

٤٩- منذ عام ٢٠١٢، وجه مجلس الأمناء انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى عدد من العناصر الرامية إلى تحقيق فعالية التعاون التقني، والتي أصبحت واضحة من تجرته في الإشراف على صندوق التبرعات. وقد قدم مجلس الأمناء بالفعل تعليقات في تقارير سابقة عن أهمية ستة من بين سبعة عناصر.

٥٠- ويتعلق العنصر السابع الذي أبرزه مجلس الأمناء بالأهمية البالغة لإدماج حقوق الإنسان في كامل الأعمال التي تجربها جميع برامج الأمم المتحدة على الأرض كوسيلة فعالة لتحسين دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويعتبر مجلس الأمناء هذا العنصر بالغ الأهمية على نحو خاص في هذه المرحلة، نظراً للتغيرات الراهنة التي تحدث نتيجة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بهدف دعم الدول في جهودها الرامية إلى إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويعد تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمراً أساسياً إذا أُريد لمفهوم "حقوق الإنسان للجميع" أن يصبح واقعاً. ويتعين على المنسقين المقيمين الذين تم تمكينهم وأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تم تنشيطها بذل كل الجهود من أجل تحسين اتساق السياسات في إنجاز التعاون التقني من أجل ضمان تمتع الجميع بحقوق الإنسان، وهو الأمر الراسخ في خطة عام ٢٠٣٠ وفي كل هدف من أهداف التنمية المستدامة.

٥١- وفيما تباشر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية القيام بهذه التغييرات، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل مكان وللجميع من دون ترك أي أحد خلف الركب ومع الوصول أولاً إلى الأشد تحللاً عنه يتطلب جهداً متضافراً لضمان أن تكون حقوق الإنسان في الصدارة. ولاحظ مجلس الأمناء على امتداد دوراته أن الالتزامات في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ قد حسنت من فرص قيام الأمم المتحدة على الأرض بدعم الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، استناداً إلى التقدم المحرز في السنوات العشر الأخيرة في مجال إدماج حقوق الإنسان في كامل أعمال المنظمة. ويتزايد بالفعل استخدام التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان من أجل دعم اتساق السياسات في مجال إدماج حقوق الإنسان في التنمية.

٥٢- وشهدت المناقشات التي جرت في سانتياغو دي شيلي مع المنسقين المقيمين لشيلي وأوروغواي تأكيداً واضحاً على أن القرار البارز الذي وافقت عليه جميع البلدان الـ ١٩٣ في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قدّم التكليف اللازم للأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة للنهوض بمسؤولياتهما المشتركة بدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويشمل ذلك ضمان زيادة قدرة الأمم المتحدة على منع الأزمات وعلى الإنجاز الفعال لجميع التكاليف الصادرة للمنظمة، بما في ذلك تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع.

٥٣- وأعرب مجلس الأمناء عن تقديره على وجه الخصوص لتشديد المنسق المقيم لأوروغواي على التحول الجوهرية الذي يمكن أن تُحدثه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عن طريق طرح الأسئلة الصعبة في المقام الأول، ثم - وهو الأهم - عن طريق الصراحة والصدق بشأن

الإجابات المزعجة التي تتطلب إجراءات سريعة. وبينما تشكل أهداف التنمية المستدامة أوضح مظاهر خطة عام ٢٠٣٠، فإن الخطة تنطوي على تحول جوهري يشمل الحاجة إلى مواجهة حقائق الإقصاء، وفي المقابل ثقافة الامتيازات السائدة. ومن الضروري إعادة التفكير في سياسات الحماية الاجتماعية كوسيلة ليس فقط للخروج من الفقر، بل للبقاء خارجه وتوفير الدعم وفق نهج دورة الحياة. فضلاً عن ذلك، فإن من الضروري تجديد شرعية المؤسسات والسياسات العامة وتنشيط كفاءتها. وتمثل هذه الأمور بعض التغييرات الأساسية التي تنطوي على أبعاد هامة تتعلق بحقوق الإنسان وسيتمتع على إطار خطة عام ٢٠٣٠ أن ينجزها مع القيام في الوقت نفسه بالتصدي لأوجه عدم المساواة والقضاء على التمييز.

٥٤- واتفق مجلس الأمناء مع المنسق المقيم وشدد على أن السؤال الحاسم في ذلك السياق هو كيف يمكن ضمان نهج كامل قائم على حقوق الإنسان يتمتع فيه أولئك الذين تُركوا خلف الركب، وخاصة من تعرضوا للتمييز والإقصاء، بالاعتراف الكامل استناداً إلى الأطر الشارعة. وكما ذكرت نائبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان، فإن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تمثل إعلاناً لحقوق الإنسان، ومن ثم سيكون من المهم للغاية - من أجل إنجاز هذه الخطة - ضمان التجهيز الكامل لأفرقة الأمم المتحدة على الأرض من أجل كفالة قيام الأطر الشارعة، وخاصة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بتوجيه وإرشاد التحول في منظومة الأمم المتحدة.

٥٥- ويلاحظ مجلس الأمناء الأهمية البالغة لوجود قيادة قوية للأمم المتحدة على الأرض من أجل دعم الدول في جهودها الرامية إلى تحقيق نتائج مستدامة في مجال حقوق الإنسان. وفي العديد من البلدان التي جرت زيارتها وظهرت فيها أمثلة جيدة على النتائج، اعتمدت قيادة الأمم المتحدة على دعم بالخبرات في مجال حقوق الإنسان ممثلة في مستشار لشؤون حقوق الإنسان. واستخدم المنسقون المقيمون هذه القدرة بفعالية ليتمكنوا من المشاركة على المستوى القطري لضمان دعم أفضل على الأرض. ويلاحظ المجلس كيف أن موظفي الأمم المتحدة العاملين على الأرض قد تمكنوا في العديد من الحالات من المشاركة في مسائل حاسمة ذات أبعاد هامة تتعلق بحقوق الإنسان بفضل هذه الخبرات، مثلاً في مسائل قتل الإناث، أو إمكانية حصول الأقليات على الخدمات، أو الحقوق القانونية للأشخاص ذوي الإعاقات العقلية.

٥٦- وللأسف، لا يزال مستوى الموارد البشرية والمالية المتاحة للتعاون التقني والخدمات الاستشارية محدوداً للغاية، ومن ثم فإن من الضروري الاستفادة من الموارد المتاحة بما يحقق أفضل الأثر.

٥٧- ويمكن لمجلس الأمناء أن يشير بالتأكيد إلى أن المفوضية بخبراتها وتجاربها هي أقوى منظمة مرجعية يمكن أن تواصل دعم منظومة الأمم المتحدة على الأرض، والتشديد على الدور الرئيسي للشارع للمنظمة، وتحسين سبل ووسائل إدماج حقوق الإنسان بشكل أكثر وضوحاً في أعمال البرمجة والاستراتيجيات.

باء- قياس نتائج التعاون التقني واستجابة المفوضية السامية

٥٨- يواصل مجلس الأمناء الاستفادة من التقارير والمعلومات التي تقدم وتيسر من خلال نظام رصد الأداء التابع للمفوضية. وتسفر المعلومات المقدمة من الأمانة العامة عن تحسن كبير في أساس إسداء المشورة وتقييم أهمية البرامج. ومن ثم يود المجلس أن يشجع المفوضية على مواصلة الاستثمار في تعهد النظام والتوسع فيه.

- ٥٩- وعلم مجلس الأمناء أن المفوضية تخطط لمواصلة الاستثمار في تحويل وتحسين أسلوب عملها، تماشياً مع مسارها باعتبارها منظمة قائمة على النتائج بشكل كامل.
- ٦٠- ويلاحظ مجلس الأمناء مع التقدير كيف تمكنت المفوضية من تعزيز قدراتها التقييمية بدرجة كبيرة، بما يضمن أن يشكل التقييم على نحو متزايد جزءاً من دورة الإدارة القائمة على النتائج. ولاحظ المجلس الإنجازات الكبيرة من ناحية التصورات المتعلقة بمهمة وثقافة التقييم وإضفاء الطابع المؤسسي عليهما داخل المفوضية للنهوض بقدراتها على نحو كامل من أجل تحسين جودة الدعم المقدم على الأرض.

رابعاً- حالة التمويل والجهات المانحة

٦١- أبلغ مجلس الأمناء بآخر المستجدات بشأن الوضع المالي العام لصندوق التبرعات، وقام بمناقشة وتحليل حالة تنفيذ خطتي العمل لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، وأقرهما. وبين تحليل لتجاهات التمويل بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٨ (انظر المرفق الأول) زيادة طفيفة في عام ٢٠١٨ مقابل اتجاه متراجع باطراد في التبرعات المقدمة للصندوق على مدى السنوات الست الأخيرة. ويعرب المجلس عن ارتياحه البالغ للزيادة التي شهدتها التبرعات في عام ٢٠١٨. فهي تمثل انعكاساً جيداً للرؤية الاستراتيجية والقدرة المحسنة على الاتصال، وكذلك للنتائج البالغة الأهمية التي تحققت في دعم الدول من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال. وقد تمكن المجلس من التأكد من هذه الجهود في الموقع، ويود أن يهنئ المفوضية والدول الأعضاء المعنية. وأكد جميع الشركاء الذين التقاهم المجلس الحاجة إلى زيادة الموارد المالية من أجل توسيع أوجه الحضور والبرامج المعنية بحقوق الإنسان على الأرض.

٦٢- وبلغ مجموع نفقات الصندوق في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ ما قيمته ١٣ ٣٠١ ٠٦٣ دولاراً. وترجع الزيادة التي شهدتها خطة التكاليف في عام ٢٠١٨ فضلاً عن الزيادة الطفيفة في التبرعات إلى زيادة التبرعات التي تلقتها المفوضية في عام ٢٠١٨. وشهد العام الماضي توسعاً في تغطية مستشاري شؤون حقوق الإنسان الذين تم نشرهم، لأغراض الاتساق، من خلال صندوق التبرعات، فضلاً عن أوجه الحضور القطرية المنشأة حديثاً والمشمولة أيضاً بالصندوق. ويعني ذلك التغيير أن المساهمات المالية الواردة من الأدوات المالية المختلفة (مثلاً، استراتيجية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لعام ٢٠١٢ بشأن نشر مستشاري شؤون حقوق الإنسان) يتم توجيهها أيضاً من المفوضية عبر الصندوق. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كان الصندوق قد تلقى ما مجموعه ١٧ ٨٩٣ ٧٤٤ دولاراً من التعهدات والتبرعات. ويعني ذلك أنه لأول مرة يقوم الصندوق بسد العجز الذي كان يلزم تغطيته في السابق من احتياطياته (فوقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، يجب على الصناديق الاستثمارية أن تكفل حيازتها لاحتياطي تبلغ نسبته ١٥ في المائة من النفقات المتوقعة). وقد تأخر وصول بعض الزيادة في الأموال خلال العام وسيجري ترحيله إلى عام ٢٠١٩.

٦٣- وقدم الصندوق موارد لبرامج التعاون التقني المصممة لبناء أطر قوية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني في ٤٠ منطقة وبلداً وإقليمياً من خلال ٢٨ من مستشاري شؤون حقوق الإنسان/مشاريع تعميم حقوق الإنسان (في الاتحاد الروسي، الأرجنتين، إكوادور، أوروغواي،

بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، البرازيل، بربادوس، بنغلاديش، بيرو، بيلاروس، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مولدوفا، رومانيا، زيمبابوي، سري لانكا، صربيا، الفلبين، كينيا، ماليزيا، مدغشقر، ملاوي، النيجر، نيجيريا، ومنطقة جنوب القوقاز (جورجيا)؛ و ٧ من العناصر المعنية بحقوق الإنسان في بعثات السلام (أفغانستان، جمهورية أفريقيا الوسطى، السودان (دارفور)، الصومال، غينيا - بيساو، ليبيا، هايتي)؛ و ٥ مكاتب قطرية/قائمة بذاتها في تشاد ودولة بوليفيا المتعددة القوميات ودولة فلسطين والمكسيك وموريتانيا.

٦٤- وتواصل المفوضية من خلال الصندوق تيسير الجهود الوطنية الرامية إلى إدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في القوانين والسياسات والممارسات الوطنية، مع التشديد بوجه خاص على متابعة التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان ووضع آليات من خلال شبكة الإنترنت لتيسير هذه المتابعة. وهي تساهم أيضاً في إنشاء وتعزيز الهياكل والمؤسسات والقدرات الوطنية من أجل ضمان التقيد بتلك المعايير. ويواصل المنسقون المقيمون والأفرقة القطرية العمل على ضمان تعزيز قدراتهم في مجال حقوق الإنسان. وترد في مرفقات هذا التقرير معلومات مفصلة عن الإيرادات والنفقات في إطار صندوق التبرعات، ووضعه المالي في عام ٢٠١٨، وقائمة بالجهات المانحة والمتبرعين (انظر المرفقات من الثاني إلى الرابع).

خامساً - النتائج الرئيسية والتوصيات

٦٥- يرحب مجلس الأمناء ببرنامج الإدارة الجديد للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ولا سيما رؤية المفوضية لمواصلة زيادة تأثيرها إلى أقصى حد من خلال التعريف الواضح للنتائج التي يمكن توقعها في السنوات الأربع المقبلة. وتعتبر التحولات في البرنامج ولا سيما المشاركة والاستثمار فيما يسمى بالقضايا موضع الاستكشاف محل ترحيب، وهي تعبر عن قدرة المفوضية على التكيف مع التحديات الجديدة. وهي منفتحة أمام الدراسة والتحليل وإسداء المشورة في المجالات الجديدة البالغة الأهمية ذات الأبعاد الواضحة المتعلقة بحقوق الإنسان. ويعد الاهتمام بالشباب والعمل معهم سمة أساسية أخرى شدد عليها المجلس والشركاء الذين التقاهم باعتبارها ذات أهمية حاسمة.

٦٦- وتتواصل المناقشات مع جميع الشركاء من أجل إبراز مدى ما توفره أعمال الرصد التي تجريها المفوضية من معلومات لبرامج شركائها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دور الرصد يسهم بشكل إيجابي في النتائج الملموسة المحققة في وضع أطر الحماية الوطنية، بما في ذلك في تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن ضمان الاعتماد والترابط المتبادلين فيما بين جميع الحقوق. وانطلاقاً من أحدث دوراته المعقودة في أمريكا اللاتينية، يود مجلس الأمناء أن يلقي الضوء على الممارسات الواعدة التي لاحظها في الدعم المقدم للجهود الوطنية الرامية إلى منع جميع أشكال التمييز والتهميش والإقصاء. وعلى سبيل المثال، فإن المشورة المقدمة من المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى في بنما بشأن وضع التشريعات والسياسات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، والدور الوقائي من خلال دعم الوساطة في سياق الاحتجاج الاجتماعي الذي تؤديه المفوضية في كولومبيا، يُظهران الأثر المباشر على حياة الناس على الأرض. ويبين هذان المثالان الجهود المتعددة الأوجه والنُهُج المبتكرة للمفوضية في دعمها للدولة والمؤسسات على الأرض. فخبراتها تمكنها من الحصول على صورة دقيقة للتحديات التي يتعين مواجهتها وللمؤسسات المعنية التي ينبغي العمل معها على تصميم وتنفيذ البرامج المناسبة.

٦٧- ويعرب مجلس الأمناء عن إعجابه بالتزام موظفي المفوضية ومعارفهم وقدراتهم، بل والأهم من ذلك بكيفية استخدام المفوضية تلك القدرات استراتيجياً لبناء الثقة وتوفير حيز للحوار ودعم التغيير الإيجابي. واستمع المجلس، في كل زيارة، إلى قصص إيجابية عن التغييرات التي شهدتها حياة الناس والوقائع مباشرة من الضحايا والدول الشريكة. ولهذا السبب، يعرب المجلس عن ارتياحه البالغ لرؤية الخطط المتعلقة بالمزيد من الاستثمار من المفوضية للتعريف بتلك القصص ونشرها على نحو أفضل.

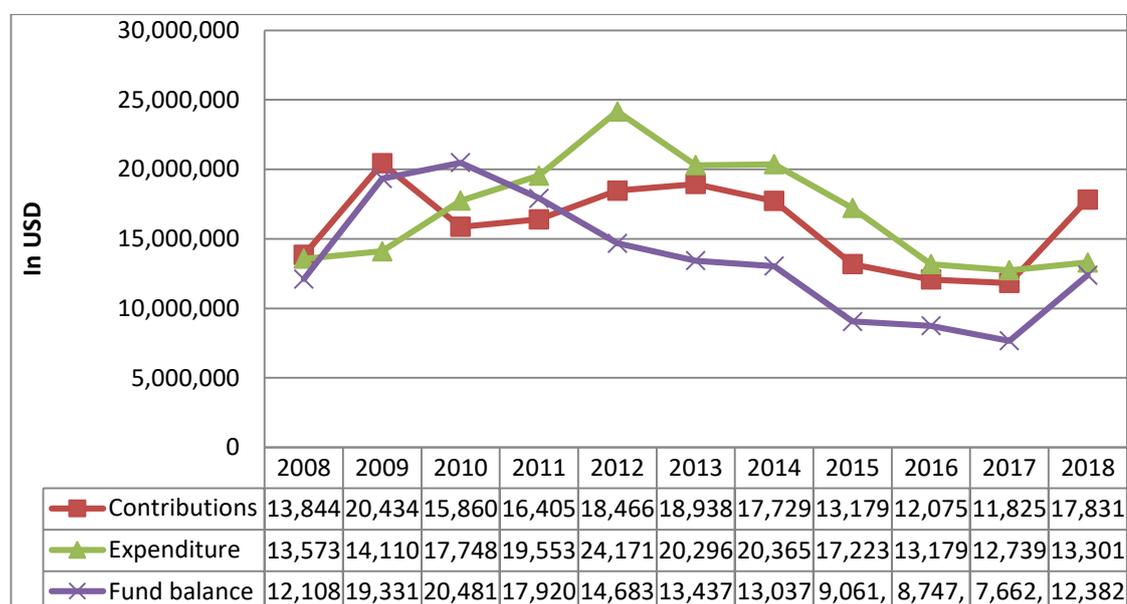
٦٨- ويعرب مجلس الأمناء عن ترحيبه البالغ بتحديد المفوضية للفساد كإحدى القضايا الحاسمة على خط المواجهة، التي تتطلب تركيزاً واهتماماً بشكل خاص في السنوات المقبلة. كما يشجعه بشدة تقدير المفوضية لمشورته وآرائه بشأن مواصلة تطوير العمل والأطر المفاهيمية فيما يتعلق بالروابط بين حقوق الإنسان ومكافحة الفساد. وعلى وجه الخصوص، تعتبر المفوضية قادرة بشكل جيد على استكشاف الكيفية التي تمكنها من الاشتراك في الجوانب المختلفة للمساعدة التقنية وفي برامج التدريب. وهي تقدر الرأي الذي يعرب عنه العديد من المحاورين بوجود صلة هامة بين انخفاض مستويات الفساد وارتفاع مستوى المساواة بين الجنسين، وهو جانب يتعين مواصلة دراسته. ويعرب مجلس الأمناء عن تقديره للصلة بين حقوق الإنسان ومكافحة الفساد والهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، ويود مواصلة تقديم الدعم إلى المفوضية في تحديد الممارسات الجيدة والتعاون في هذا المجال.

٦٩- ومن أجل الوفاء بضرورات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يجب أن يكون تنفيذ أهداف التنمية المستدامة متسقاً مع حقوق الإنسان. ومن المهم للغاية أن تؤدي الجهود الجارية الرامية إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تعزيز قدراتها في مجال حقوق الإنسان على الأرض. ويرحب المجلس بالجهود الرامية إلى ضمان التجهيز الجيد للمنسقين المقيمين بالمعارف والخبرات والتجارب في مجال حقوق الإنسان بهدف تحسين الدعم المقدم للدول، وضمان أن تكون جميع عمليات البرمجة الخاصة بالأمم المتحدة راسخة من ناحية حقوق الإنسان لتعبر عن رؤية خطة عام ٢٠٣٠. ويود المجلس أن يشجع المفوضية والمنسقين المقيمين على توثيق الممارسات الجيدة المتعلقة بإدماج حقوق الإنسان في عمل المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والتي تم إطلاع المجلس عليها. ويرى المجلس أنها يمكن أن تمثل إلهاماً لأفرقة أخرى لإظهار المكاسب الإيجابية التي يمكن تحقيقها في مجال النهوض بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك في سياق الإصلاح الراهن.

٧٠- ويرحب مجلس الأمناء بالتقدير المتزايد الذي يبديه مجلس حقوق الإنسان للفائدة التي تنسم بها مساهماته وآراؤه، فضلاً عن التبادل الإيجابي للخبرات والمشاركة في إطار البند الخاص به من جدول الأعمال. ويشجعه أيضاً العدد المتزايد من الدول التي تقوم علناً بالإقرار بما تم تحقيقه وبالتشديد على الفارق الذي يحدثه وجود المفوضية على الأرض مقترناً بموارد مالية وبشرية كافية والعمل بشكل متسق مع ولاية المفوضية السامية.

٧١- ويرحب مجلس الأمناء بزيادة التبرعات من خلال الأدوات المالية المختلفة التي تديرها المفوضية، بما في ذلك صندوق التبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. وهو يشدد على أهمية ضمان ليس فقط زيادة الموارد، بل أيضاً استدامة تلك التبرعات وإمكانية التنبؤ بها.

Annex I

Contributions to the Voluntary Fund and expenditure trends
(2008–2018)

Annex II



Voluntary Fund for Technical Cooperation (AHA)

Project Number	Field Operations & Technical Cooperation Division	Number of staff	Summary of Expenditure 2018			Total as at 31.12.2018 USD
			Staff costs USD	Activities USD	PSC USD	
(a) Human Rights Advisers in UNCT (27):						
- Activities implemented by OHCHR HRAs to the UNCT in:						
<u>Europe and Central Asia (5)</u>						
SB-009371.05	- Belarus */	1	249,002	-	17,430	266,432
SB-010245	- Belarus (National Action Plan)	1	11,500	51,300	8,164	70,964
SB-002067.01	- Russian Federation	6	264,173	399,783	84,117	748,073
SB-002065	- Southern Caucasus, Georgia	6	427,909	187,405	79,929	695,243
SB-002068	- Moldova	4	155,765	101,939	33,498	291,202
SB-002365	- Serbia	2	261,141	131,798	57,184	450,123
<u>Africa (7)</u>						
SB-002085	- Rwanda	3	219,940	88,096	39,913	347,950
SB-002063	- Kenya	5	498,378	259,998	98,313	856,689
SB-009734.04	- Malawi */	1	156,192	-	10,934	167,126
SB-002066	- Niger	1	44,833	29,784	9,236	83,853
SB-009734.01	- Nigeria */	1	251,905	-	17,633	269,539
SB-002077	- Madagascar	4	200,871	58,739	33,749	293,360
SB-009371.02	- Zimbabwe */	1	155,464	-	10,882	166,346
<u>MENA (1)</u>						
SB-009371.04	- Jordan */	1	154,658	985	10,851	166,494
<u>Americas (8)</u>						
SB-009575	- Argentina, Barbados, Brasil, Peru, Ecuador, Uruguay national officers (MPTF funding)	6	371,880	-	26,032	397,911
SB-9734.03	- Dominican republic */ (closed in June 2018)	n/a	71,192	0	4,983	76,175
SB-9734.02	- Jamaica */	1	280,018	7,027	20,093	307,138
SB-002072	- Paraguay	3	122,105	41,619	21,284	185,008
<u>Asia & Pacific region (6)</u>						
SB-009371.03	- Bangladesh */	1	160,914	0	11,264	172,178
SB-009558.01	- Malaysia national officer */	1	40,489	-	2,834	43,324
SB-002064	- Papua New Guinea	3	325,747	160,113	64,913	550,774
SB-009371.06	- Philippines */	1	194,559	-	13,619	208,178
SB-002083	- Sri Lanka	4	349,030	59,075	53,054	461,158
SB-009371.07	- Timor Leste */	1	216,028	4,483	15,436	235,947
SB-002099	- Timor Leste	3	114,112	67,619	22,789	204,520
sub-total HR Advisers:		61	5,297,804	1,649,764	768,137	7,715,705
(b) Human Rights Components of UN Peace Missions (7)						
- Activities implemented by UN Peace Missions Human Rights Units in:						
SB-007116	- Haiti (MINUJUSTH)	-	-	22,307	2,900	25,207
SB-006018	- Afghanistan (UNAMA)	-	3,891	185,751	25,949	215,591
SB-007199	- Somalia (UNSOM)	-	-	208,999	24,400	233,400
SB-007197	- Sudan Darfur (UNAMID) **/	-	-	12,193	(14,133)	(1,941)
SB-006152	- Guinea Bissau (UNIOGBIS)	1	14,160	73,288	11,368	98,816
SB-007195	- Central African Republic (MINUSCA)	-	-	-	-	-
SB-002092	- Libya	-	-	76,821	9,987	86,808
sub-total Peace Missions:		1	18,051	579,359	60,471	657,882
(c) Country/Standalone Offices (4)						
SB-002089	- Chad	3	431,266	162,283	74,974	668,523
SB-002069	- Mauritania	11	528,489	403,987	121,204	1,053,680
SB-007868	- Mauritania - Hodh Ech-Chargui (IOM)	n/a	14,626	29,934	3,119	47,680
SB-002062	- State of Palestine	10	480,649	332,551	105,639	918,839
SB-002071	- Bolivia (closed in June 2018)	n/a	77,813	(17,504)	7,840	68,148
SB-008426	- Mexico (MacArthur Foundation funding)	n/a	45,907	22,644	8,922	77,472
SB-009658	- Mexico (Ford Foundation funding)	n/a	151,988	4,611	20,358	176,957
SB-002059	- Mexico	24	1,328,260	392,702	222,680	1,943,732
sub-total Country /Standalone Offices:		48	3,058,998	1,331,298	564,735	4,955,031
<i>Adjustments related to closed projects</i>			<i>(14,261)</i>	<i>(9,100)</i>	<i>(4,194)</i>	<i>(27,555)</i>
Total (including programme support costs)		110	8,360,592	3,551,322	1,389,149	13,301,063
<small>PSC = 13% except for funding from UNDP/MPTF/DTF with PSC 7%</small>						

Footnotes: */ Funding from MPTF-UNDP-DTF; **/ Including prior year adjustments

Annex III

Financial status of the Voluntary Fund (2018)

 <p>United Nations Human Rights OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS</p>		PSMS/FBS/Reporting	
		Trust Fund: AHA	
		Prepared on: 24/01/2019	
<p>United Nations Voluntary Fund for Technical Cooperation (AHA)</p> <p>Interim Statement of Income and Expenditure for the period 01 January - 31 December 2018</p>			
I - Income		USD	
Contributions received			
- Voluntary Contributions earmarked to the VFTC		8,009,043.82	
- Voluntary Contributions earmarked to specific VFTC projects		3,906,877.40	
- Voluntary Contributions UNDP/MPTF/DTF earmarked to specific HRAs projects		3,519,088.00	
- Gain/loss on exchange		(25,390.66)	
Pledges received			
- Voluntary Contributions earmarked to specific VFTC projects for 2018		un-paid	199,358.31
Interest and miscellaneous income		117,262.22	
Unearmarked funds allocated to the VFTC by OHCHR		2,222,762.49	
Total Income (I)		17,949,001.58	
II - Expenditure */		USD	
Category			
CL010 - Staff costs		8,071,530.40	
CL010 - Other Personnel costs (consultants' fees and travel)		289,061.81	
CL160 - Travel of Staff		366,470.90	
CL160 - Travel of Representatives/Participants to meetings/seminars		448,343.73	
CL120 - Contractual Services		347,441.60	
CL125 - General Operating & Other Direct Costs		1,942,017.59	
CL130 - Supplies, Commodities & Materials		39,388.33	
CL135 - Equipment, Vehicle & Furniture		226,247.39	
CL140 - Transfers and Grants to Implementing Partners (>\$50,000)		105,325.00	
CL145 - Grants out (<\$50,000) & Fellowships		80,616.66	
CL155 - Programme Support (Indirect) Costs		1,384,619.39	
Total Expenditure (II)		13,301,062.80	
<i>*/ Includes expenditures and commitments</i>			
Net excess/(shortfall) of income over expenditure (I-II)		4,647,938.78	
III - Opening balance		7,662,246.21	
Opening balance (01.01.2018) <i>with unpaid pledges 2017</i>		7,662,246.21	
IV - Other adjustments		72,435.65	
Miscellaneous adjustments (prior period) - Russia funding for NAP in Belarus		200,000.00	
Write off - Unpaid pledges (2017)		(56,370.00)	
Write off - Unpaid pledge (2018) UNDP/MPTF		(22,558.31)	
Refunds to donors		(48,636.04)	
Funds balance available (I+III+IV-II) with unpaid pledges		12,382,620.64	

Annex IV

Donors and contributors (2018)

UN Voluntary Fund for Technical Cooperation (VFTC)					
Voluntary contributions in 2018					
Donor	Pledge USD\$	Paid USD\$	Gain/loss on exchange	Unpaid pledge USD\$	Earmarking
Azerbaijan	10,000.00	10,000.00	0.00	0.00	VFTC
Denmark	4,394,703.38	4,394,703.38	0.00	0.00	VFTC
Finland	752,314.81	752,314.81	0.00	0.00	VFTC
	170,648.46	171,232.88	584.42	0.00	VFTC
Germany	434,782.61	429,447.85	-5,334.76	0.00	VFTC
	221,843.00	221,843.00	0.00	0.00	VFTC
	734,265.73	734,265.73	0.00	0.00	VFTC
India	100,000.00	99,982.00	-18.00	0.00	VFTC
Liechtenstein	40,485.83	40,609.14	123.31	0.00	VFTC
United States of America	1,150,000.00	1,150,000.00	0.00	0.00	VFTC
(a) total contributions earmarked to VFTC	8,009,043.82	8,004,398.79	-4,645.03	0.00	
Australia	188,394.88	181,313.22	-7,081.66	0.00	HRA in Philippines
Ford Fondation	197,850.00	197,850.00	0.00	0.00	Mexico (Strengthen capacities of victims of forced disappearances to defend their rights)
France	58,072.01	61,349.69	3,277.68	0.00	Chad
	81,300.81	85,889.57	4,588.76	0.00	Mauritania
Germany	110,227.27	110,352.67	125.40	0.00	Mexico
International Organization for Migration	60,000.00	33,200.00	0.00	26,800.00	Mauritania
Ireland	398,179.75	398,179.75	0.00	0.00	OPT
Lithuania	5,681.82	5,688.28	6.46	0.00	Georgia/South Caucasus
Mac Arthur Foundation	150,000.00	150,000.00	0.00	0.00	Mexico
Netherlands	28,780.00	28,780.00	0.00	0.00	Kenya
	202,546.29	202,546.29	-0.00	0.00	Kenya/Democratic Space
NHRC of Qatar	150,000.00	0.00	0.00	150,000.00	OPT
Norway	167,202.57	164,815.18	-2,387.39	0.00	HRA Niger
	518,161.25	510,420.81	-7,740.44	0.00	Chad
	288,198.17	284,083.15	-4,115.02	0.00	Co in Mauritania
	357,270.45	351,858.13	-5,412.32	0.00	Haiti
	119,090.15	117,049.74	-2,040.41	0.00	OPT
Saudi Arabia	220,000.00	220,000.00	0.00	0.00	Opt
United States	278,200.00	278,200.00	0.00	0.00	Sri Lanka
	67,500.00	67,500.00	0.00	0.00	Sudan
	186,100.00	186,100.00	0.00	0.00	Somalia
	102,700.00	102,700.00	0.00	0.00	Libya
	113,800.00	113,800.00	0.00	0.00	Haiti
	46,200.00	46,200.00	0.00	0.00	Central African Republic
Université de Genève	10,780.29	10,813.60	33.31	0.00	OPT (workshop)
UNDP/MPF & DTF	22,558.31	0.00	0.00	22,558.31	HR Advisers pool funds collector
	296,738.46	296,738.46	0.00	0.00	HRA Zimbabwe
	285,308.88	285,308.88	0.00	0.00	HRA Bangladesh
	302,777.88	302,777.88	0.00	0.00	HRA Jordan
	327,448.47	327,448.47	0.00	0.00	HRA Belarus
	277,300.00	277,300.00	0.00	0.00	HRA Philippines
	228,065.00	228,065.00	0.00	0.00	HRA Timor Leste
	84,242.00	84,242.00	0.00	0.00	National HR Advisers in Asia
	619,257.00	619,257.00	0.00	0.00	National HR Advisers in Americas
	77,500.00	77,500.00	0.00	0.00	HRA in Rwanda
	85,093.00	85,093.00	0.00	0.00	HRA in Papua New Guinea
	75,234.00	75,234.00	0.00	0.00	HRA in Madagascar
	UNDP	160,000.00	160,000.00	0.00	0.00
UNDP/DOCO	67,378.00	67,378.00	0.00	0.00	HRA Dominican Republic
	174,986.00	174,986.00	0.00	0.00	HRA Jamaica
	111,603.00	111,603.00	0.00	0.00	HRA Malawi
	323,598.00	323,598.00	0.00	0.00	HRA Nigeria
(b) total contributions earmarked to specific projects	7,625,323.71	7,405,219.77	-20,745.63	199,358.31	
Unearmarked funds allocated to VFTC					
Sweden	2,259,376.41	2,222,762.49	-36,613.92	0.00	Unearmarked
(c) total unearmarked funds	2,259,376.41	2,222,762.49	-36,613.92	0.00	
TOTAL (a) + (b) + (c)	17,893,743.94	17,632,381.05	-261,362.89	199,358.31	